Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت

Supported by
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **حقوق اقتصادية، مناصرة، اقتصاد سياسي، حراك سياسي اقتصادي في ظل الاحتلال**

البلد **فلسطين**

رقم القضية #٢٤

الحملة المطلبية لتطبيق الحدّ الأدنى للأجور في فلسطين
المناخ السياسي الإقليمي كفرصة سياسية مساندة

| د. معين الكوع |

خلفية القضية: الإطار القانوني والتسلسل الزمني للمشكلة

أقرّ الفصل المتعلّق بالأجور، وهو الفصل الثالث من قانون العمل رقم ٧، الصادر في العام ٢٠٠٠، في المواد ٨٦ و٨٧ و٨٨، تشكيل لجنة الأجور وتحديد ماهيتها ومهامها، ونصّت المادة ٨٩ على أنه «لا يجوز أن يقلّ أجر العامل عن الحدّ الأدنى المقرّ قانوناً» (قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠، ص. ٤٧) . لكن منذ إقرار هذا القانون بقي الحدّ الأدنى للأجور من دون تحديد، ومستوى الأجور متروكاً لآليات السوق.

وفقاً لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء في العام ٢٠١٠، بلغ خطّ الفقر المُدقع في فلسطين نحو ١٧٣٨ شيقلاً (٤٩٠ دولاراً تقريباً) لأسرة مكوّنة من شخصين بالغين وثلاثة أطفال، ووصلت نسبة من يقعون تحت هذا الخطّ إلى نحو ١٤,١٪. في حين بلغ خطّ الفقر ٢٢٣٧ شيقلاً (٦٣٠ دولاراً تقريباً)، ووصلت نسبة من يقعون تحت هذا الخط إلى ٢٥,٧٪.

في دراسة أعدّها إشتيه (٢٠١٣) مُعتمداً على العام ٢٠٠٠ كخطّ أساس (أي العام الذي تتمّ المقارنة بالاعتماد عليه)، تبيّن أن متوسّط الأجر الاسمي للعامل الفلسطيني للعام ٢٠١٢ ناهز ٧٤,١ شيقلاً (٢١ دولاراً)، بعدما كان أجره يصل إلى ٦٦,٨ شيقلاً (١٩ دولاراً تقريباً) خلال العام ٢٠٠٠. ومع معدّل تضخّم تراكمي بنسبة ٥٤,٦٪ للعام ٢٠١٢ مقارنة مع العام ٢٠٠٠، فإن العامل الفلسطيني يحتاج أن يصل متوسّط أجره إلى ١٠٥ شيقلاً (٢٩ دولاراً) تقريباً ليحتفظ بالقوّة الشرائية نفسها لمتوسّط أجره السائد في العام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من تأكيد المادة ٨٧ من القانون المذكور أعلاه على أنه يتوجّب أن تقوم لجنة الأجور[1] بدراسة السياسات العامّة للأجور ومدى ملاءمتها لمستوى المعيشة، وأن تقوم بتقديم التوصيات بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء، وأن تقوم بتحديد الحدّ الأدنى للأجور ليصدر به قرار من مجلس الوزراء، إلّا أن اللجنة لم تحرك ساكناً لسنوات عديدة، على الرغم من محاولات الاتحاد العام لنقابات عمّال فلسطين المتعدّدة تفعيل هذه اللجنة.

تضمّنت الخطّة الاستراتيجية للاتحاد بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١١ أربعة أهداف استراتيجية، أبرزها تعزيز دور الاتحاد في مجال التنظيم النقابي والتشريعات، الذي أخذ في الاعتبار عدّة قضايا مطلبية، أهمّها تحديد الحدّ الأدنى للأجور، وتوفير شروط وظروف العمل اللائق، وتوفير شروط الصحّة والسلامة المهنية والعدالة والحماية الاجتماعية، ومحاربة البطالة والفقر (الاتحاد، ٢٠٠٧، ص. ٨). وعليه يمكن القول إن الحملة المطلبية لتطبيق الحدّ الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل في فلسطين التي انطلقت في العام ٢٠١٠، وحصدت ثماراً على الصعيد السياساتي في العام ٢٠١١ لم تكن وليدة الصدفة، بل ساندتها بعض الظروف المحيطة.

[1] نصّت المادة ٨٦ من قانون العمل رقم ٧ بخصوص تشكيل لجنة الأجور على انه بناءً على توصية من الوزير يشكّل مجلس الوزراء لجنة تسمّى «لجنة الأجور» من عدد متساوٍ من ممثّلين عن الحكومة وعن أصحاب العمل وعن العمّال. وتتولّى المنظّمات النقابية لأصحاب العمل والعمّال مسؤولية تسمية ممثليها في اللجنة.

الظروف المساندة والفرصة السياسية[٢]

تزعم هذه الورقة أن الفرصة السياسية المتمثّلة في الثورات العربية ساهمت، إلى حدّ كبير، في نجاح الحملة المطلبية لتطبيق الحدّ الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل في فلسطين للعام ٢٠١١. إذ لم تكن فلسطين على الرغم من خصوصية الوضع السياسي فيها والمتمثّل بوجود حكومة فلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، بمنأى عمّا يدور في الدول العربية المجاورة. فالخوف من انتقال حمى هذه الثورات إلى الساحة الفلسطينية ساهم بقبول الحكومة مطالب الجماهير.

اندلعت شرارة الثورات العربية من تونس في ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠، عقب إضرام الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار بنفسه احتجاجاً على مصادرة الشرطة التونسية لعربته التي كان يعيش منها عبر بيع الفواكه والخضروات، لتعمّ الاحتجاجات في مدن ومناطق الجمهورية التونسية، مُطيحة لاحقاً بحكم الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي (بي.بي.سي، ٢٠١٨). انتقلت شرارة ثورة الياسمين سريعاً إلى الأردن، وتمثل ذلك في موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت في مختلف أنحاء المملكة بعد صلاة الجُمعة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ احتجاجاً على تردّي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة، والتي نتج عنها إقالة حكومة سمير الرفاعي وتكليف الملك الأردني، معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية سريعة (الجزيرة، ٢٠١١). وفي مصر تفجّرت ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، التي أطاحت بمحمد حسني مبارك، بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١١. وفي اليوم نفسه لسقوط مبارك اندلعت الثورة الشعبية في اليمن، وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، اندلعت شرارة الثورة الليبية التي طالب من خلالها الشباب الليبي بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن ثم الثورة السورية في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١.

في خضمّ هذه الأحداث كان الاتحاد العام لنقابات عمّال فلسطين يُعدّ العُدة لمسيرة كبرى تنطلق بتاريخ ١ أيار/مايو ٢٠١١، في محافظات فلسطينية عدّة للمطالبة بتحسين أجور العاملين، وتحديد ساعات العمل، والاستقرار الوظيفي، والتأمين والضمان الاجتماعي، وإقرار الحدّ الأدنى للأجور. حاولت الحكومة الفلسطينية تجنّب تحوّل هذا الحرّاك العمّالي إلى صدام مباشر. إذ على الرغم من أن هذا الاتحاد قائم بكامل هيكليته الحالية على الأرض الفلسطينية منذ العام ١٩٩٢، ويضغط بطريقة أو أخرى على السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها في العام ١٩٩٤، من أجل تحقيق العديد من المطالب النقابية، إلّا أنه لم يفلح في تحقيق أي منها قبل ظهور هذه الفرصة في العام ٢٠١١.

اللحظة التحوّلية: مسيرة محلّية بمساندة عالمية

لا شكّ أن العام ٢٠١١ كان مختلفاً، إذ هيّأت أحداثه على المستوى الإقليمي الفرصة السياسية المحلّية للاتحاد العام لنقابات عمّال فلسطين لتنفيذ حملته المطلبية. في الواقع لم تكن هذه الحملة مرتبطة بالعام ٢٠١١ فقط، بل كان لها إرهاصاتها في الأعوام السابقة، ولو أن العام ٢٠١١، شكّل خروجاً عن المألوف في التكتيكات المُستخدمة لتحقيق المطالب.

في الواقع، تواصل اتحاد النقابات مع المؤسّسات الدولية ذات الصلة وأقنعها بضرورة التدخّل العملي، باعتباره عضواً في الاتحاد الدولي لنقابات العمّال في العالم.

وبلغت ذروة هذه الحملة بتنظيم المسيرة الكبرى في مدينة رام الله في عيد العمّال في الأوّل من أيار/مايو ٢٠١١، وشاركَ فيها ١٠ آلاف منتسب من أعضاء الاتحاد، بالإضافة إلى كبار القادة النقابيين من مختلف دول العالم، وفي مقدّمتهم أمين عام اتحاد نقابات عمّال العالم (ITUC) شاران برو، وسكرتير العلاقات الدولية في اتحاد نقابات العمّال البرازيلية (CUT Brazil) جواو أنتونيو فيليسيو، حيث أكّدت برو في كلمتها أمام العمّال على أن الحماية الاجتماعية والحدّ الأدنى للأجور متطلبين أساسيين للطبقة العاملة الفلسطينية، وأن عمّال فلسطين يعتبرون جزءاً أساسياً من النضال الذي يخوضه عمّال العالم لتحقيق العدالة الاجتماعية التي يطالبون بها دائماً، وأنها حضرت إلى فلسطين لتشارك في اليوم العالمي للعمّال وتقول إن أكثر من ١٨٦ اتحاداً عمّالياً يمثلون ٣٦٠ مليون عضواً يقفون مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال وتحقيق مطالبهم، وقالت:

أنتم الذين تعلون أصوات العمّال الكادحين في منطقة الشرق الأوسط، وأنتم الجزء الأهمّ في الأسرة العمّالية على مستوى العالم، وتجمّعكم الكبير اليوم يؤكّد أنكم قادرين على التغيير إلى جانب نظرائكم في تونس ومصر وبقية الدول التي تخوض ثورات من أجل الحرّية والاستقلال (وفا، ٢٠١١).

أما فيليسيو فقد أكّد على مساندة الشعب البرازيلي ونقاباته العمّالية للشعب الفلسطيني وحركته العمّالية، وأكّد في كلمته أن الاتحاد الذي يمثله ويضمّ ٢٢ مليون عاملاً، يؤيّد حقّ الشعب الفلسطيني وعمّاله في الحرّية والكرامة والعمل والرخاء (معاً، ٢٠١١a).

في اليوم نفسه، التقى الدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني في ذلك الوقت، مع برو ووفداً مرافقاً، ضمّ الأمين العام لاتحاد نقابات عمّال فلسطين شاهر سعد، وأكّد خلاله بذل المزيد من الجهود لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وصولاً إلى الحدّ من الفقر والبطالة، وتنظيم سوق العمل، وتوفير الحياة الكريمة للعمّال، وضمان حقوقهم النقابية، وتأميناتهم الاجتماعية، على الرغم من كلّ العقبات التي يضعها الاحتلال، وتحد من قدرة الحكومة الفلسطينية في إيجاد حلول جذرية لها (معاً، ٢٠١١b).

[٢] تعرّف الفرصة السياسية على أنها نوع من الموارد له علاقة بالظروف المحيطة والترتيبات المؤسّسية والسوابق التاريخية للتعبئة الاجتماعية، التي تسهّل تطوّر حركات الاحتجاج في بعض الحالات وتقيّدها في حالات أخرى. وعليه فإن الفرصة السياسية هي عبارة عن مورد خارجي مهمّ لنجاح حركات الاحتجاج وتطوّرها، فبعض هذه الحركات قد تتوفّر لها البيئة الحاضنة والداعمة ما يسهم في نجاحها، والبعض الآخر كما في الأنظمة السياسية الشمولية القمعية التي تقمع أي شكل من أشكال العمل المطلبي يستحيل العمل النقابي في بيئتها ما يسهم في فشل الجهود المطلبية (Kitschelt، ١٩٨٦ ص. ٥٨).

[٣] خلال مقابلة مع السيد شاهر سعد، الأمين العام لنقابات عمال فلسطين، ونائب رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال في العالم، وعضو مجلس إدارة في منظمة العمل الدولية.

شكّلت هذه المسيرة نقطة تحوّل أساسية، وكان لهذا الدعم النقابي الدولي الأثر الكبير في استجابة الحكومة لمطالب الاتحاد، بحيث اتخذت قرارات عدّة للتخفيف من الأزمة الحاصلة،[٣] ومنها عدم زيادة الضرائب على السلع الأساسية. وشكّل رئيس الوزراء فريقاً ترأسه بنفسه لبحث قانون الضمان الاجتماعي، وأكّد في مرّات عدّة لاحقاً على عزم وتصميم الحكومة في المضي قدماً لإنجاز القانون المذكور، وبلورة نظام متكامل للضمان والحماية الاجتماعية قادر على توفير الخدمات والرعاية الاجتماعية المطلوبتين، في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية بما يؤمّن الحياة الكريمة للأسر الأقل حظاً (معاً، ٢٠١٢).

وفي أعقاب هذه المسيرة، أكّدت الحكومة، على لسان وزير العمل آنذاك السيد أحمد مجدلاني، على ضرورة اجتماع الأطراف المعنية لبحث هذه القضايا. وعلى أثر ذلك تمّ الاتفاق بين أطراف العمل الثلاث: القطاع الخاص والنقابات العمّالية والحكومة، على أن يكون الحدّ الأدنى للأجر الشهري في جميع مناطق السلطة الوطنية وفي جميع القطاعات ١٤٥٠ شيقلاً أي ما يقارب ٤٠٠ دولاراً أميركياً (شاهر سعد، مقابلة خاصّة، ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٨). وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ٢٠١٢ بشأن اعتماد الحدّ الأدنى للأجور في جميع المناطق الفلسطينية بتاريخ ٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٢، ونصّت المادة (١) منه على:

اعتماد الحدّ الأدنى للأجور في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية على النحو الآتي: ١. يكون الحدّ الأدنى للأجر الشهري في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي جميع القطاعات قدره ١٤٥٠ شيقلاً شهرياً. ٢. يكون الحدّ الأدنى لأجور عمّال المياومة وخصوصاً العاملين بشكل يومي غير منتظم، بالإضافة إلى العمّال الموسميين قدره ٦٥ شيقلاً يومياً. ٣. يكون الحدّ الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة للعمّال المشمولين في الفقرة «٢» أعلاه قدره ٨,٥ شيقلاً للساعة الواحدة.[٤]

مراحل الحملة والتكتيكات المستخدمة

مرّت هذه الحملة بمراحل عدّة وهي:

- مرحلة التوعية والتعبئة: بدأت الحملة بتوعية العمّال بحقوقهم الأساسية، وقد استخدم الاتحاد في هذه المرحلة أدوات عدّة لتحقيق هذا الهدف، أهمّها عقد سلسلة من ورشات العمل في المحافظات الفلسطينية كافة، شارك فيها العشرات من العمّال والموظفين، وأنتج الاتحاد العديد من الملصقات التثقيفية، وشارك ممثلوه في العديد من البرامج الإذاعية والمتلفزة. وبالنسبة إلى القائمين على الحملة، كانت هذه المرحلة هي الأساس التي بنيت عليه المراحل الأخرى.

- بناء التحالفات مع المؤسّسات الدولية ذات الصلة: في المرحلة الثانية تواصل اتحاد النقابات مع المؤسّسات الدولية ذات الصلة لإقناعها بضرورة التدخّل. وكانت منظّمة العمل الدولية على رأس هذه المؤسّسات، فأرسلت فرقاً بحثية لدراسة أوضاع العمّال الفلسطينيين، ووضعوا توصيات كان لها أثراً كبيراً في مساندة هذه الحملة.

- مرحلة الضغط Lobbying: في هذه المرحلة، بدأ الاتحاد ينظّم المظاهرات السلمية والاعتصامات أمام مجلس الوزراء. وعلى مدار السنوات الثلاث التي سبقت المسيرة الكبرى في رام الله، كان الاتحاد ينفّذ أربع اعتصامات سنوياً كانت تشارك فيها المرأة الفلسطينية العاملة، بحيث يضمّ الاتحاد نحو ٤٠ ألف امرأة (شاهر سعد، مقابلة خاصّة، ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٨).

- مرحلة الدعوة Advocacy: في هذه المرحلة لعبت النساء العاملات دوراً محورياً، إذ يضمّ الاتحاد نحو ٣٥٠ ألف عاملاً وعاملة في الضفّة الغربية وقطاع غزة (وفا، n.d)، معظمهم يتقاضى أقل من ٤٠٠ شيقلاً شهرياً أي ما يعادل نحو ١١٠ دولارات. نجح الاتحاد بتحديد موعد مع رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك، سلام فياض، لمقابلة ١٠٠ سيّدة عاملة لشرح وجهة نظرهن بحضور شاهر سعد، الأمين العام لنقابات عمّال فلسطين (وفا، ٢٠١٢). وكان لهذا اللقاء أثراً في تسريع وتيرة إقرار الحدّ الدنى للأجور في نهاية العام ٢٠١٢ (شاهر سعد، مقابلة خاصة، ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٨).

الخاتمة

يمكن الاستنتاج ممّا سبق أن الدعم الدولي المتمثّل بدعم النقابات العمّالية العالمية ومنظّمة العمل الدولية، ولاسيّما حضور عدد منهم شخصياً للمشاركة في المسيرة الكبرى، فضلاً عن الفرصة السياسية السانحة وخشية الحكومة من أن تنتقل عدوى الثورات العربية إلى فعاليات العمّال، بالإضافة إلى أهمّية القضية كونها أساسية وتمسّ شريحة كبيرة من المجتمع، شكّلت جميعها مزيجاً مميّزاً أدّى إلى نجاح هذه الحملة.

في الواقع، تشكّل القوى العاملة نحو ٤٥,٥٪ من سكان الضفّة الغربية، و٣٨,٤٪ من سكّان قطاع غزة في العام ٢٠١١ (الإحصاء، ٢٠١٦). وقد بلغ عدد المنتسبين للاتحاد نحو ٣٥٠ ألف عامل وعاملة (وفا، n.d)، وقد بدا أن الحكومة أرادت استمالة هذه النسبة المهمّة من المجتمع الفلسطيني التي تتأثّر بقضايا الأجور والضمان الاجتماعي بشكل مباشر، في وقت كانت العديد من الدول العربية تعيش صداماً عنيفاً على خلفيات مطلبية وسياسية أدّت إلى سقوط أنظمة بأكملها.

وعليه يمكن القول إن توقيت المسيرة الكبرى في العام ٢٠١١، والتي شكّلت نقطة تحوّل أساسية بمشاركة مجموعة من قادة نقابات العمّال في العالم، ساهم بشكل أو بآخر في نجاح هذه الحملة، خصوصاً فيما يتعلق بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (١١) في العام ٢٠١٢، الذي يقضي باعتماد وتطبيق الحدّ الأدنى للأجور، ما يؤكّد أن الفرصة السياسية لعبت الدور المحوري في هذه الحملة، خصوصاً أن نشاطات الاتحاد الداعية لإقرار هذه الحقوق استمرّت لسنوات عدّة من دون الوصول إلى نتيجة. أمّا هيكلية الاتحاد والتكتيكات المستخدمة من قبله فلم تختلف إلّا من حيث تنظيم المسيرة الكبرى في وسط الفرصة السياسية المتمثلة في الظرف الإقليمي المضطرب سياسياً.

على الرغم من ذلك، تشير الإحصاءات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني حول نتائج مسح القوى العاملة للعام ٢٠١٨، إلى عدم التزام القطاع الخاصّ بتطبيق الحدّ الأدنى للأجور، وتبيّن الأرقام أن ٣٠٪ من العاملين في القطاع الخاصّ ما زالوا يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحدّ الأدنى للأجر (١٤٥٠ شيقلاً، أو ٤٠٨ دولارات)، وهو ما لا يلبّي أدنى متطلبات الحياة والاحتياجات الأساسية للأسرة والعيش الكريم، ويتعارض مع قرار مجلس الوزراء المذكور أعلاه، ويزيد الطين بلة خصوصاً أن ٥٠٪ من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون من دون عقد عمل (الإحصاء، ٢٠١٩).

من هنا، وعلى الرغم من صدور القانون والتزام الحكومة به فيما يتعلّق بموظّفيها والعاملين بعقود في مؤسّساتها، إلا أنه بحاجة لآليات تفعيل ورقابة في القطاع الخاص. وعلى الرغم من صدور قرار وزير العمل مأمون ابو شهلا، رقم (٧) لعام ٢٠١٧، الذي يقضي بإلزام أصحاب العمل بتطبيق الحدّ الأدنى للأجور بدءاً من الأوّل من آذار/مارس ٢٠١٧، إلّا أن الجهات التنفيذية لم تضع الآليات المناسبة لتنفيذ القرار، حتّى تاريخ إجراء هذه الدراسة، ما أفرغه من مضمونه.

[٤] الدولار الأميركي يساوي ٣,٥٠ شيقلاً تقريباً.

المراجع

Kitschelt, H. P. (1986). Political opportunity structures and political protest: Anti-nuclear movements in four democracies. British journal of political science, 16(1), 57-85.

إشتية، بكر. (2013، تشرين الثاني 15). الاقتصاد الفلسطيني وإشكالية فقر العمال. Retrieved from https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/11/15/الاقتصاد-الفلسطيني-وإشكالية-فقر-العمال

الاتحاد. (2007). الخطة الاستراتيجية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين -2007 2011. نابلس، فلسطين: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

الاحصاء. (2016). مسح القوى العاملة الفلسطينية والمهمشة: التقرير السنوي. رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الاحصاء. (2019، شباط 13). الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة، للعام 2018: انخفاض طفيف في معدل البطالة في الضفة الغربية مقابل ارتفاع حاد في قطاع غزة. Retrieved from https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3382

الجزيرة. (2011، شباط 1). ملك الأردن يقيل حكومة الرفاعي. Retrieved from https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/1/ملك-الأردن-يقيل-حكومة-الرفاعي

بي.بي.سي. (2018، كانون الأول 17). البوعزيزي: هل ما زالت شعلة جسده متقدة بعد مرور 8 سنوات على ثورة تونس؟. Retrieved from http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46536802

قانون العمل رقم (7) لسنة 2000م، (المجلس التشريعي الفلسطيني 29 آذار 2000).

معاً. (2011a، أيار 1). رام الله: مسيرة تطالب باقرار حد أدنى للأجور وسن قانون الضمان الاجتماعي. Retrieved from http://www.maannews.net/Content.aspx?id=383784

معاً. (2011b، أيار 1). فياض يطلع الأمين العام 'للاتحاد الدولي للعمال' على تطورات الأوضاع في فلسطين. Retrieved from http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3xsZ-4va575085329214a3xsZ4v

معاً. (2012، أيلول 20). فياض: ماضون قُدما لانجاز قانون الضمان الاجتماعي. Retrieved from http://www.maannews.net/Content.aspx?id=521925

وفا. (2011، أيار 1). عمال فلسطين في يومهم: مطالبات بالعدالة الاجتماعية. Retrieved from http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=0JJSbsa575065342401a0JJSbs

وفا. (2012، آذار 7). فياض يستقبل العاملات باتحاد النقابات العمالية لمناسبة يوم المرأة. Retrieved from http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=83DCjLa595480444251a83DCjL

وفا. (n.d). الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. Retrieved from http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3413

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub